

Distr.: General  
28 August 2009  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا

موجز

أعدّ هذا التقرير وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وهو يُقدّم إلى المجلس وفريقه العامل المعني بالأطفال والتزاعات المسلحة بوصفه التقرير القطري الأول المقدم عن كولومبيا من جانب آلية الرصد والإبلاغ المشار إليها في الفقرة ٣ من ذلك القرار والمنشأة رسميا في كولومبيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

ويتضمن التقرير، الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، معلومات عن الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال، مثل القتل والتشويه، وتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات والجماعات المسلحة، واحتطافهم، وممارسة العنف الجنسي ضدهم، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية للأطفال. ويشدد التقرير على ضرورة إيلاء الأولوية لمكافحة إفلات مرتكبي هذه الانتهاكات الخطيرة من العقاب. كما يسلّم بالجهود الكبيرة التي تبذلها حكومة كولومبيا في مجال حماية الأطفال في هذا السياق، وبالتقدم الذي أحرزته في هذا الصدد.

ويتضمن التقرير مجموعة توصيات تهدف إلى ضمان اتخاذ إجراءات معززة لحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في كولومبيا.



## أولا - مقدمة

- ١ - ليست كولومبيا مدرجة ضمن بنود جدول أعمال مجلس الأمن المتعلقة ببلدان محددة. غير أن حكومة كولومبيا قبلت طوعاً، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، العملية المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، التي تتضمن إنشاء آلية للرصد والإبلاغ بقيادة الأمم المتحدة. وعملاً بهذا القرار، أنشئت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ بشكل رسمي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وأُجريت، أثناء إعداد هذا التقرير، مشاورات مع حكومة كولومبيا، وفقاً لاختصاصات فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ التي اعتمدت في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).
- ٢ - ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، لا يسعى هذا التقرير إلى الفصل بأي شكل قانوني في ما إذا كانت الحالة في كولومبيا تُعدُّ نزاعاً مسلحاً أم لا في سياق اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافيين، كما أنه لا يمس بالوضع القانوني للأطراف من غير الدول المعنية بهذه الحالة.

## ثانياً - استعراض عام للتطورات السياسية والعسكرية والاجتماعية

- ٣ - تُعدّ كولومبيا إحدى الديمقراطيات القديمة العهد في أمريكا اللاتينية التي ما فتئت تتمتع بنمو وتنمية اقتصاديين مطّردين. غير أن قرابة ٥٠ عاماً من النزاع المستمر ووجود عصابات المخدرات القوية يمثّلان تحدياً كبيراً أمام الحكم السليم واحترام حقوق الإنسان. وخلف ذلك تأثيراً حاداً على أمن السكان والحالة الإنسانية عموماً. وفي هذا السياق، يبقى الأطفال من بين فئات السكان الأكثر ضعفاً.
- ٤ - ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تنتج كولومبيا نسبة ٦٠ في المائة من الإنتاج العالمي للكوكايين. ويُعدُّ وجود الجماعات المسلحة غير المشروعة والعصابات الإجرامية أكثر بروزاً في المناطق التي تُزرع فيها الكوكا وفي الممرات الاستراتيجية المستخدمة لتسويق المخدرات. وغالباً ما يتأثر الأطفال بشكل مباشر، حيث يجري استغلالهم في زراعة الكوكا بوصفهم "raspachines" (أي حاصدو الكوكا). وفي أغلب الأحيان، لا تقوم المجتمعات المحلية بإبلاغ السلطات بهذه الحالات.
- ٥ - وتُعد القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، القائمة منذ فترة الستينات، أكبر وأقدم قوات المفاوئين في كولومبيا. وقد اضطلعت حكومة كولومبيا بمبادرات سلام متعاقبة مع هذه القوات، شملت اعترافها بالحزب السياسي المنبثق عنها في عام ١٩٨٤ وإنشاء "عملية سلام تفاوضية" من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٢. وفي الفترة من

عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٥، بذل الأمين العام مساعٍ حميدة أعلن عند انتهائها عن استعداده للنظر في استئناف الاضطلاع بدور نشط في بذل المساعي الحميدة في المستقبل، إذا طلبت الأطراف ذلك. وشهد عام ٢٠٠٨ إحراز نجاحات عسكرية ضد القوات المسلحة الثورية، وإجراء عمليات تسريح فردية في صفوف هذه القوات، ووفاة عدة أعضاء من هيكل قيادتها المركزي، بمن فيهم قائدها ومؤسسها، الأمر الذي ألحق ضرراً كبيراً بهيكلها العسكري.

٦ - ويُعدّ جيش التحرير الوطني ثاني أكبر مجموعات المفاورين. وبدأ هذا الجيش إجراء أحداثات سلام مباشرة مع الحكومة في عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠٠٥، اتفقت الحكومة وجيش التحرير الوطني على عقد "اجتماعات تمهيدية رسمية". وفي عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، عُقدت عدة اجتماعات. ومع ذلك، لم يُسجل إحراز أي تقدم في عام ٢٠٠٨.

٧ - وتفاوضت الحكومات الكولومبية المتعاقبة على عمليات وقف إطلاق النار وعلى آليات تسريح عدة جماعات مسلحة غير مشروعة. وشملت هذه الجماعات حركة ١٩ نيسان/أبريل، وجيش التحرير الشعبي، وحركة كوينتين لامي المسلحة، وحزب العمال الثوري، وحركة التجديد الاشتراكية، والجيش الشعبي الغيفاري.

٨ - ويعود أصل العنف والنزاع إلى أنشطة جماعات العدالة الأهلية التي تشكّلت لحماية ممتلك الأراضى من هجمات المفاورين. وفي هذا السياق، واصلت هذه الجماعات المسلحة غير المشروعة تنفيذ عملياتها والتوسع في جميع أنحاء البلاد في فترة التسعينات. وفي عام ١٩٩٧، اندمجت معظم هذه الجماعات ضمن قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية. وجرّت عملية تسريح هذه القوات في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦، مما أدى إلى تسريح قرابة ٣٢ ٠٠٠ شخص.

٩ - وفي سياق عملية العدالة الانتقالية، اعتمد قانون العدل والسلام (القانون ٩٧٥) في عام ٢٠٠٥ لتنظيم الإجراءات التي يتعين اتباعها مع الأعضاء المسرحين من الجماعات المسلحة غير المشروعة. ويكفل تنفيذ هذا القانون منح مزايا قضائية لأغراض تلك الجماعات بوصف ذلك حافزاً لهم، شرط أن يعترفوا بمشاركتهم في الجرائم الخطيرة، كما ينص على جبر أضرار المحني عليهم. وكان القانون موضع جدل من حيث فعاليته في مكافحة الإفلات من العقاب. وبموجب قرارات لاحقة صادرة عن المحكمة الدستورية، تُقّحت عدة أحكام من القانون لجعله أكثر انسجاماً مع المعايير الدولية ذات الصلة المتعلقة بالعدالة الانتقالية.

١٠ - وبعد تسريح قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية، ظهر عدد من الجماعات المسلحة غير المشروعة الجديدة على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة لإعادة

إدماج المقاتلين السابقين. وتعتبر الحكومة هذه الجماعات عصابات إجرامية متورطة إلى حد كبير في أنشطة غير مشروعة. وتضم هذه الجماعات في صفوفها أعضاء سابقين في منظمات شبه عسكرية، من بينهم أطفال. وتشير تقديرات بعثة منظمة الدول الأمريكية لدعم عملية السلام في كولومبيا إلى أن نسبة ١٤ في المائة على الأقل من جميع بلديات كولومبيا متضررة حالياً من وجود هذه الجماعات. ووفقاً للشرطة الوطنية الكولومبية، كان هنالك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ١٦ جماعة من هذه الجماعات على الأقل، يُقدر عدد أعضائها بألفي شخص، تضطلع بعمليات في ١٧ مقاطعة من مقاطعات البلد البالغ عددها ٣٢.

١١ - وهذه الجماعات ليست متجانسة من حيث دوافعها أو هياكلها أو أساليب عملها. ففي حين أن العديد منها يرتكب جرائم قانون عام فقط، فإن البعض الآخر يعمل بطريقة مماثلة للمنظمات شبه العسكرية السابقة. ولدى بعض هذه الجماعات هياكل عسكرية وتسلسل قيادي، وهي قادرة على ممارسة السيطرة على الأراضي والاستمرار في تنفيذ العمليات ذات الطابع العسكري، كما أنها تعتمد توجهاً سياسياً وإيديولوجياً مماثلاً لتوجه قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية السابقة.

١٢ - وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز الأمن وسيادة القانون، خلف النزاع عواقب وخيمة على حالة حقوق الإنسان للسكان المدنيين. ويُعزى ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال إلى جميع الأطراف وبشكل رئيسي إلى الجماعات المسلحة غير المشروعة. وتواصل هذه الجماعات تجنيد الأطفال، وارتكاب جرائم العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وقتل المدنيين، وزرع الألغام المضادة للأفراد، والقيام بعمليات الخطف. وأُبلغ أيضاً عن ارتكاب انتهاكات من جانب فرادى المسؤولين في القوات المسلحة الكولومبية، الأمر الذي يشكل مخالفة واضحة لسياسة الحكومة.

١٣ - ويُعدّ التشريد القسري للسكان في كولومبيا نتيجة رئيسية لارتفاع مستويات العنف. وتشمل العوامل المسببة لهذا التشريد المواجهات المسلحة وأعمال القتل، والمذابح والتهديدات، وزرع الألغام المضادة للأفراد، وتجنيد الأطفال، والعنف الجنسي، ومنع وصول الإمدادات الإنسانية وغيرها من الإمدادات. وقد أضرّ التشريد القسري بفئات معينة من السكان أكثر من غيرها، تشمل النساء والأطفال. وقد لاحظت المحكمة الدستورية الكولومبية أن مختلف المصادر تشير إلى أن هناك نسبة تصل إلى ٥٠ في المائة من جميع الأشخاص المشردين تقل أعمارها عن ١٨ عاماً.

١٤ - وأشار ممثلي المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا إلى أن الوضع في كولومبيا يعد أحد أخطر الأوضاع، حيث تضم ثاني أكبر عدد من المشردين داخليا في العالم. ووفقاً لكبير المستشارين الرئاسيين في مجال العمل الاجتماعي في كولومبيا، شهدت الفترة من عام ١٩٩٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ تشريد ٨٣٢ ٩٣٥ ٢ شخص داخليا، يتجاوز عدد الأطفال منهم مليون طفل. وفي عام ٢٠٠٨ وحده، تم تسجيل ٣٤٣ ٢٤٣ شخص بوصفهم مشردين داخليا، تقارب نسبة الأطفال بينهم ٣٠ في المائة. وتفوق التقديرات التي تقدمها المصادر غير الحكومية هذه الأعداد بكثير. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المسألة تمثل أولوية هامة بالنسبة إلى حكومة كولومبيا، وقد بُذلت جهود كبيرة لمعالجة حالة التشريد القسري.

### ثالثا - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال

#### ألف - تجنيد الأطفال واستغلالهم

١٥ - في عام ١٩٩١، حينما صدقت كولومبيا على اتفاقية حقوق الطفل، أبدت الحكومة تحفظا على المادة ٣٨ (التي تنص على أن يكون الحد الأدنى لسن التجنيد في القوات المسلحة ١٥ عاما) حيث كان الحد الأدنى لسن التجنيد في القوات المسلحة آنذاك، ١٨ عاما وفقا للقانون الكولومبي، في ما عدا حالات التجنيد الطوعي. وفي عام ١٩٩٩، حظرت حكومة كولومبيا، دون أية استثناءات، تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما، وذلك قبل ثلاث سنوات من التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

١٦ - بيد أن تجنيد الأطفال واستغلالهم على يد الجماعات المسلحة غير المشروعة يعد ظاهرة متفشية لا تزال مدعاة للقلق البالغ. وفي عام ٢٠٠٦، أعربت لجنة حقوق الطفل عن القلق حيال قيام الجماعات المسلحة غير المشروعة بتجنيد الأطفال على نطاق واسع لأغراض القتال والرق الجنسي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ذكرت المحكمة الدستورية الكولومبية كذلك أن تجنيد الأطفال كان يجري بشكل مكثف ومنهجي وتقوم به عادة جماعات مسلحة غير مشروعة في كولومبيا، وأضافت أن الستار لم يُكشف بعد عن الحجم الحقيقي لعمليات تجنيد الأطفال ومدى انتشارها في المناطق المختلفة. وتتراوح الأرقام التقديرية لعدد الأطفال المشاركين في جماعات مسلحة غير مشروعة بين ٨ ٠٠٠ طفل حسب ما ذكرت وزارة الدفاع و ١١ ٠٠٠ طفل حسب مصادر غير حكومية. ويعكف مكتب المدعي العام على التحقيق في ٢٥ حالة تجنيد لأطفال وقعت في عام ٢٠٠٨. ولوحظ في دراسة أجراها مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان في كولومبيا واليونيسيف أن

متوسط عمر الأطفال المجندين انخفض من ١٣,٨ عاما في ٢٠٠٢ إلى ١٢,٨ عاما في ٢٠٠٦.

١٧ - وفي عام ١٩٩٩، تعهدت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي لممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاعات المسلحة بأن تكف عن تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاما. بيد أن هذه القوات لا تزال تجند الأطفال، بمن فيهم البنات. ووردت تقارير تؤكد حدوث عمليات تجنيد للأطفال في ١٣ مقاطعة هي: أنتيوكيا، وأراوكا، وبوليفار، وكاكيتاه، وكاوكا، وتشوكوه، وغوايباري، ونارينيو، وبوتومايو، وسوكريه، وتوليمبا، وبايي ديل كاوكا، وفاوِس. وعلى سبيل المثال، قامت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بتجنيد طفل يبلغ من العمر ١٦ عاما وذلك في تامي بمقاطعة أراوكا؛ وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، شوهدت في مقاطعة كاوكا جماعة مكونة من ٤٠ عضوا في القوات المذكورة، نصفهم من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ عاما. وفي حالة أخرى، استقبل المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة في مقاطعة أنتيوكيا صبيا يبلغ من العمر ١٦ عاما كانت القوات المسلحة الثورية قد جندته في سن الثانية عشرة.

١٨ - والأطفال المنتمون إلى فئات ضعيفة بوجه خاص، ومنها الشعوب الأصلية، معرضون إلى حد كبير لخطر التجنيد على يد القوات المسلحة الثورية، وهو ما يؤكد الواقع في مقاطعات كاوكا وتشوكوه ونارينيو. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٨، قامت القوات المسلحة الثورية، في توريبيو بمقاطعة كاوكا، بتجنيد فتاتين من الشعوب الأصلية تبلغان من العمر ١٥ عاما. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، جندت القوات المذكورة فتاة أخرى من الشعوب الأصلية في سن مماثلة وذلك في منطقة باستو الريفية بمقاطعة نارينيو.

١٩ - ومن المعروف أن القوات المسلحة الثورية تنفذ حملات لتجنيد الأطفال في المدارس. فقد وردت تقارير أكدت أنه في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ دخلت القوات المذكورة عنوة مدرسة تقع في مقاطعة كاوكا يدرس بها ٨٠٠ تلميذ، وشجعت القوات الأطفال على الانضمام للجماعة.

٢٠ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٨، وقّع جيش التحرير الوطني، في مايتز بألمانيا، اتفاقا مع ممثلي المجتمع المدني وأعضاء مجلس السلام الوطني، تعهد فيه بعدم تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٦ عاما. ومع ذلك، يواصل الجيش تجنيد الأطفال. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أشارت تقارير مؤكدة إلى أن جيش التحرير قام بتجنيد أطفال في مقاطعات

أراوكا، وكاوكا، ونارينيو، ونورت دي سانتاندير. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، استسلم للجيش الكولومبي في كومبال بنارينيو سبعة أطفال كانوا أعضاء في تلك الجماعة.

٢١ - ويواصل جيش التحرير الوطني تنفيذ حملات لتجنيد الأطفال في المدارس. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٨، قام جيش التحرير بحملة في مدرسة بمقاطعة كاوكا. ويبدو أن المدرسة كانت قد تلقت تمويلاً من جيش التحرير مقابل السماح له بإجراء تدريبات عسكرية في مقرها.

٢٢ - وتشير تقارير مؤكدة إلى أن جماعات مسلحة غير مشروعة، مثل وحدات الدفاع الذاتي الريفية - الجليل الجديد والنسور السود والجيش الثوري الشعبي الكولومبي لمكافحة الإرهاب، وهي جماعات نشأت بعد تسريح قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية، تقوم هي الأخرى بتجنيد الأطفال. ففي آذار/مارس ٢٠٠٨، على سبيل المثال، تأكد قيام وحدات الدفاع الذاتي الريفية - الجليل الجديد بتجنيد الأطفال في مقاطعة نارينيو. إضافة إلى ذلك، فإن الأطفال الذين انفصلوا عن قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية اتصل بهم زملاء سابقون لهم في تلك القوات، وعرضوا عليهم أموالاً وأكرهوهم على الانضمام إلى جماعات مسلحة أخرى غير مشروعة.

٢٣ - وفي عام ٢٠٠٦، أعربت لجنة حقوق الطفل عن القلق من جراء استخدام القوات المسلحة الوطنية للأطفال في جمع الاستخبارات. وقد أصدرت وزارة الدفاع ثلاثة أوامر توجيهية تحظر على جميع أفراد القوات المسلحة الوطنية استخدام الأطفال في جمع الاستخبارات، غير أنه لا يزال يبلغ عن بعض الحالات. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٨، وردت تقارير عن استخدام الشرطة الوطنية لصبي في الثانية عشرة من العمر كمرشد لها في مقاطعة بايي ديل كاوكا. وقد تلقى الصبي في ما بعد تهديدات بالقتل من جانب القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، ولقي مصرعه في نهاية المطاف على يد شخص غير معروف الهوية اعتدى عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٢٤ - وثمة مسائل أخرى مثيرة للقلق طرحتها اللجنة منها استجوابُ العسكريين للأطفال الذين أسروا من الجماعات المسلحة غير المشروعة أو أطلقت الجماعات سراحهم، إضافة إلى التأخر في تسليم هؤلاء الأطفال للسلطات المدنية. وينص القانون على ضرورة تسليم الأطفال المذكورين إلى السلطات المدنية في غضون الـ ٣٦ ساعة من فصلهم عن هذه الجماعات. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، احتُجز لمدة خمسة أيام في منشأة عسكرية طفل جرى فصله عن القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، واستُجوب في تلك الفترة عن أنشطته في صفوف الجماعة المسلحة.

٢٥ - وينص الأمر التوجيهي ٥٠٠-٢ لعام ٢٠٠٥ الصادر عن وزارة الدفاع على إنشاء ولاية لوضع استراتيجيات تهدف إلى منع تجنيد الأطفال من جانب القوات المسلحة الوطنية. ولكن هناك مخاوف من أن يؤدي تنفيذ أنشطة منع التجنيد في المناطق المتأثرة بالتراع إلى إمكانية تعريض الأطفال للخطر ووقوعهم ضحايا لأعمال انتقامية لاحقة يقوم بها أعضاء الجماعات غير المشروعة. وأوصى كل من هيئة الادعاء العام ولجنة حقوق الطفل بأن يمتنع الجيش الوطني عن إشراك الأطفال في أنشطة مدنية - عسكرية مثل الزيارات الدراسية للقواعد العسكرية أو إقامة مناسبات عسكرية في المدارس، حيث أن هذه الأنشطة تمس بمبدأ من مبادئ القانون الإنساني هو التمييز بين السكان المدنيين والأهداف العسكرية، علاوة على أنها تعرض الأطفال لخطر الأعمال الانتقامية التي يقوم بها أعضاء الجماعات المسلحة غير المشروعة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، قامت القوات المسلحة بأنشطة مدنية - عسكرية أشركت فيها الأطفال، وذلك في مقاطعات أنتيوكيا وكاوكا وتشوكوه.

٢٦ - وكما ورد في تقريره عن الأطفال والصراعات المسلحة المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/62/609-S/2007/757) ووفقاً لما أقرته المحكمة الدستورية الكولومبية، يرتبط تجنيد الأطفال والتشرد الداخلي ببعضهما البعض على نحو وثيق. فالتروح كثيراً ما يصبح الخيار الوحيد الذي يتيح للأسر في بعض المناطق تلافي تجنيد أطفالها على يد الجماعات المسلحة غير المشروعة. وفي عام ٢٠٠٨، وردت تقارير متواترة تفيد بأن خطر تجنيد الأطفال دفع بالسكان المحليين في خمس مقاطعات على الأقل إلى التروح، وهذه المقاطعات هي: أراوكا، ونارينيو، ونورت دي سانتاندير، وبوتومايو، وبابي ديل كاوكا. ففي أيار/مايو ٢٠٠٨، على سبيل المثال، دخل أعضاء من جيش التحرير الوطني منزلاً في مقاطعة نارينيو لتجنيد صبي في السادسة عشرة من العمر إلا أنه تمكن من الاختباء منهم. بيد أن الأسرة اضطرت إلى الرحيل في اليوم التالي للحيلولة دون تجنيد ابنها.

## باء - قتل الأطفال وتشويههم

٢٧ - لا يزال قتل الأطفال وتشويههم مدعاة للقلق البالغ. ومع ذلك، فإنه يصعب في كثير من الأحيان تحديد أي من أعمال قتل الأطفال أو إلحاق إصابات بهم ارتكبتها الجماعات المسلحة. فمن إجمالي ٨١٩ حالة وفاة لأطفال أبلغ عنها مرصد البرنامج الرئاسي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في عام ٢٠٠٨، ظل الجناة غير معروفين الهوية في ٧٠٤ حالات.

٢٨ - ووردت تقارير عن حالات وفاة لأطفال قُتلوا على يد القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي في مقاطعات أنتيوكيا، وغواياري، وأويلا، وميتا، ونارينيو،

وبوتومايو، وبايي ديل كاوكا. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، لقيت فتاة في الرابعة عشرة من العمر حتفها في مقاطعة أنتيوكيا بسبب مزاعم بصلتها بأحد أفراد القوات المسلحة الوطنية. وقد جرى تعذيب الفتاة بوحشية حيث قُطعت إحدى يديها واقتُلعت إحدى عينيها قبل أن تُقتل. ويتحمل جيش التحرير الوطني أيضا مسؤولية مقتل أطفال، وقد تأكدت ثلاث حالات وفاة وقعت في مقاطعتي أرواكا ونارينيو. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قُتل خمسة أشخاص، منهم فتاة في الخامسة عشرة، في أراوكيتا بمقاطعة أراوكا.

٢٩ - وثمة حالات أخرى لأطفال قُتلوا لرفضهم الانضمام للجماعات المسلحة غير المشروعة. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، حاولت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي تجنيد أخوين في مقاطعة بوتومايو أحدهما في الثالثة عشرة والثاني في الخامسة عشرة. وحين رفض الأخوان الانضمام للجماعة، قتل المسلحون أحدهما بسكب البترين على جسده وإطلاق النار عليه. وجرى تجنيد الصبي الآخر رغم إرادته.

٣٠ - ويتضرر الأطفال أيضا من الهجمات العشوائية التي تشنها الجماعات المسلحة غير المشروعة ضد السكان المدنيين. ففي آب/أغسطس ٢٠٠٨، قامت القوات المسلحة الثورية بتفجير جهاز متفجر في بلدية إيتوانغو بمقاطعة أنتيوكيا. وأسفر التفجير عن مقتل ثمانية أشخاص منهم صبيان، وإصابة ٥٢ بجراح منهم ١٠ أطفال.

٣١ - ولا تزال التقارير تفيد بمصرع الأطفال في الأعمال القتالية. ففي آذار/مارس ٢٠٠٨، قُتل في المعارك في مقاطعة نورت دي سانتاندير أربعة أطفال تتراوح أعمارهم بين الثالثة عشرة والسابعة عشرة كانوا في صفوف جيش التحرير الوطني.

٣٢ - وسقط الأطفال كذلك ضحايا تبادل إطلاق النار بين الجيش الوطني والجماعات المسلحة غير المشروعة. ففي آب/أغسطس ٢٠٠٨، لقي طفل في الخامسة حتفه في مناوشة بين الجيش الوطني والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وقعت داخل منزل في بلدية سان بدرو بمقاطعة بايي ديل كاوكا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، فقدت طفلة في عامها الأول إحدى عينيها بعد وقوعها في مرمى النيران في عملية عسكرية بين الجيش الوطني والقوات المسلحة الثورية في مقاطعة أراوكا.

٣٣ - وسببت الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة أضرارا جسيمة للسكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ووفقا لتقرير مرصد الألغام الأرضية لعام ٢٠٠٧، كان عدد ضحايا مخلفات الحرب من المتفجرات في كولومبيا الأعلى في العالم في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧. ويفيد البرنامج الرئاسي للأعمال المتكاملة المتعلقة بالألغام بأن العدد الكلي للضحايا في الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٨ يبلغ ٥١٥ ٧ شخصا منهم ٧٢٢ طفلا. ووفقا للمصدر

نفسه، شهد عام ٢٠٠٨ مقتل ١٤ طفلاً (٤ بنات و ١٠ أولاد) وإصابة ٣٢ (٥ بنات و ٢٧ ولداً) بجراح من جراء هذه الأجهزة التفجيرية. وفي كانون الثاني/يناير، شهدت بلدية بالميرا بمقاطعة بايي ديل كاوكا مقتل امرأة وطفلتها البالغة من العمر تسعة أشهر حينما خطت الأم على لغم مضاد للأفراد. وكانت الأم حاملاً في شهرها الخامس. وفي حزيران/يونيه، لقي ثلاثة صبيان في الثانية عشرة والرابعة عشرة والسادسة عشرة مصرعهم في بلدية سامانييغو بمقاطعة نارينيو بعد أن قاموا بالصدفة بتفجير لغم مضاد للأفراد. وفي تموز/يوليه، لحقت إصابات بليغة بثلاثة أطفال في مقاطعة بوليفار منهم طفلة في التاسعة من العمر فقدت ساقها.

٣٤ - وفي عام ٢٠٠٨، أصبحت حسامة مشكلة الإعدام خارج نطاق القانون واضحة للعيان. فقد أفاد مكتب المدعي العام بأن الحالات الخمسين للإعدام خارج نطاق القانون التي ذهب أطفال ضحايا لها وكان المكتب يتولى التحقيق فيها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ شملت ٥١ ضحية من الأطفال. ووقعت ثلاث من هذه الحالات في عام ٢٠٠٨، وتلقى المكتب معلومات إضافية عن مزاعم بإعدام طفلين خارج نطاق القانون في مقاطعتي أنتيوكيا ونورت دي سانتاندير. ولقيت الحالة التي شهدتها بلدية سواتشا اهتماماً إعلامياً واسع النطاق، وفيها اختفى ١١ شخصاً، منهم طفل واحد، قرب بوغوتا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ثم عرض الجيش الوطني جثثهم في وقت لاحق بوصفهم أعضاء غير معروفين الهوية في جماعات مسلحة غير مشروعة لقوا مصرعهم في القتال الدائر في مقاطعة نورت دي سانتاندير وذلك بعد أيام قليلة من اختفائهم.

٣٥ - وتشير الوثائق إلى وجود شبكات تدّعي توفير فرص عمل للضحايا في مناطق نائية يجري فيها إعدامهم ثم تُعرض جثثهم كأفراد "قُتلوا في المعارك". وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أنشأت لجنة انتقالية لإجراء تحقيق إداري وتحليل مشكلة الإعدام خارج نطاق القانون. وقرر الرئيس، إثر ذلك فصل ٢٧ ضابطاً في الجيش الوطني من الخدمة. إضافة إلى ذلك، اتخذت وزارة الدفاع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ عدة تدابير تهدف إلى القضاء على هذه الممارسة، وذلك سعياً منها لتعزيز سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع انتهاكات حقوق الإنسان التي أعلنتها كولومبيا.

### جيم - العنف الجنسي والجسيم ضد الأطفال

٣٦ - لا يزال الإبلاغ عن العنف الجنسي ضد الأطفال، لا سيما البنات، ضعيفاً على نطاق واسع في كولومبيا، حيث لا يبلغ العديد من الضحايا عن الانتهاكات خوفاً من الانتقام أو بسبب عدم الثقة في مؤسسات الدولة. وأصدرت المحكمة الدستورية الكولومبية أمرها

رقم ٠٩٢ في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في إطار متابعتها لحكمها رقم T-025، مشيرة إلى أن "العنف الجنسي شأنه شأن الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي ممارسة اعتيادية واسعة النطاق ومنهجية وغير بادية للعيان في سياق النزاع المسلح الذي تشنه المجموعات المسلحة غير المشروعة، وفي بعض الحالات المعزولة، ممارسة يرتكبها بعض أفراد القوات المسلحة الوطنية". وأشارت المحكمة أيضا إلى أنه بالنسبة لحالات العنف الجنسي في سياق النزاعات، فإن "الأطفال يمثلون نسبة بالغة الارتفاع من مجموع حالات الضحايا الذين تم التعرف عليهم". وعلاوة على ذلك، أمرت المحكمة مكتب المدعي العام بالتحقيق في ١٨٣ حالة بعينها من حالات العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وإضافة إلى ذلك، أصدر مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨ تقريراً خاصاً عن العنف الجنسي في سياق النزاع، أشار فيه إلى وجود "آثار جسيمة على الحقوق الجنسية والإنجابية للسكان المشردين، لا سيما النساء والأطفال الذين هم الضحايا الرئيسيون للتشرد".

٣٧ - وليس ثمة معلومات منتظمة عن عدد حالات العنف الجنسي الذي تقرّفه المجموعات المسلحة غير المشروعة ضد الأطفال. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، جندت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي فتيات وفتى تتراوح أعمارهم بين ١١ سنة و ١٤ سنة. ويزعم أن إحدى الفتيات قد تعرضت للاغتصاب على يد أفراد المجموعة، فيما أعيدت الفتاة الثانية إلى أسرتها مع الإشارة إلى أنه سيتم تجنيدها عندما تبلغ ١٢ عاماً، ونتيجة لذلك تم ترحيل الأم قسراً مع أطفالها الخمسة الآخرين.

٣٨ - وتعاني الفتيات المنتميات إلى المجموعات المسلحة غير المشروعة من عنف جنسي خطير. فهن ملزمات بإقامة علاقات جنسية مع بالغين وهن في سن مبكرة، كما يُكرهن على الإجهاض عندما يحملن. كما أنهن ملزمات باستعمال موانع حمل كثيراً ما تكون غير كافية ومضرة بصحتهن. وأكدت نسبة ٣١,٢ في المائة من الفتيات اللائي أجريت معهن مقابلة في الدراسة المذكورة في الفقرة ٣٦، أنهن قد حملن وفقدن مواليد لماً كن مع المجموعة المسلحة غير المشروعة. وأشارت نسبة ٤٠ في المائة من هؤلاء المراهقات إلى أنهن أصبحن حوامل لما كانت أعمارهن تتراوح بين ١١ و ١٤ سنة.

٣٩ - وحسب المعلومات التي قدمها المعهد الوطني للطب الشرعي وعلوم الطب الشرعي، فإن خمس فتيات وثلاثة فتيان كانوا ضحايا العنف الجنسي الذي يزعم أن قوات الجيش الوطني قد ارتكبهته، وكذا ١٨ فتاة وفتى واحداً يزعم أن الشرطة الوطنية مارست عنفاً جنسياً ضدهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وجرى أيضاً جمع المعلومات عن حالة يزعم أن

جنديين قاما فيها باغتصاب سيدة واعتقال ابنة أخيها/أختها البالغة من العمر ١٣ سنة في مقاطعة أنتيوكيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

## دال - اختطاف الأطفال

٤٠ - وفقا للمرصد الرئاسي لحقوق الإنسان وبرنامج القانون الدولي لحقوق الإنسان، تم اختطاف ٧٥ طفلا في عام ٢٠٠٨. وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٨ خضع ما مجموعه ٢٨٧ طفلا للاحتجاز حسب ما تم توثيقه، بينهم ٥٥ لدى المجموعات المسلحة غير المشروعة. وبين هؤلاء الأطفال الـ ٥٥، يوجد ٢٩ محتجزا لدى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي و ٩ لدى جيش التحرير الوطني والبقية لدى مجموعات أخرى. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧، كانت هناك ٩٠ حالة لأطفال أفادت تقارير باختطافهم من قبل قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية. وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، لا يزال مآل ١٦ منهم مجهولا. وحسب إحصاءات رسمية، فإن عدد حالات اختطاف الأطفال قد تراجع في عام ٢٠٠٨ مقارنة بالسنوات السابقة، لكن من المهم الإشارة إلى أن الإبلاغ عن هذا النوع من الانتهاكات لا يزال ناقصا أيضا.

٤١ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، قامت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي باختطاف ١٨ شخصا في مقاطعة تشوكو بينهم طفلان تتراوح سنهما بين سنة واحدة و ٥ سنوات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، حاولت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي اختطاف طفلة تبلغ ٣ سنوات من العمر في مقاطعة أنتيوكيا، وهددت ١٥ أسيرة بالموت إن هي تعاونت مع الجيش الوطني، مما تسبب في الترحيل القسري لهذه الأسر.

٤٢ - ولا يزال الأطفال أيضا ضحايا الاختفاء القسري. فمنذ عام ٢٠٠٦، اكتشف مكتب المدعي العام جثامين ١٠٩ أطفال في مقابر سرية، كان معظمهم ضحايا لمجموعات شبه عسكرية. وعلاوة على ذلك، فإن مكتب المدعي العام يجري حاليا تحقيقا في ٦٣٦ ١ حالة لأطفال اختفوا منذ عام ٢٠٠٧، وقد وقعت ١٨٧ من تلك الحالات في عام ٢٠٠٨.

## هاء - الهجمات على المدارس

٤٣ - اعتداءات المجموعات المسلحة غير المشروعة على المدارس متواترة في مختلف بلدات كولومبيا، مما يترتب عليه آثار وخيمة على تعليم الأطفال وسلامتهم البدنية. ومع ذلك، فلا توجد معلومات منتظمة عن عدد المدارس التي تعرضت للهجوم أو الاحتلال.

٤٤ - وفي بعض الأحيان، قد تهاجم المجموعات المسلحة غير المشروعة المدارس انتقاماً من احتلالها سابقاً من قبل القوات المسلحة الكولومبية. وعلى سبيل المثال، ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ألقت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي - بمتفجرات على مدرسة بلدية بويرتو آسيس في مقاطعة بوتومايو، مما ألحق أضراراً بالمدرسة. وفي الأيام التي سبقت الهجوم، كان أفراد الجيش الوطني قد أقاموا معسكراً لهم في مباني المدرسة.

٤٥ - ولا تزال الألغام المضادة للأفراد والذخيرة المتفجرة التي غالباً ما تترك في المدارس وحواليها تعرض الأطفال للخطر. فحسب معلومات قدمها البرنامج الرئاسي للإجراءات المتكاملة المتعلقة بالألغام، وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ستة حوادث شملت ألغاماً مضادة للأفراد وذخائر غير متفجرة على مقربة من المدارس. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، انفجرت ألغام مضادة للأفراد كانت قد وضعت قرب مدرسة في بلدية سان لويس بمقاطعة أنتيوكيا، ودمرت مبنى المدرسة.

٤٦ - وتستهدف المجموعات المسلحة غير المشروعة المدرسين أيضاً. فحسب الاتحاد الكولومبي للمدرسين، قتل ١٥ مدرساً في عام ٢٠٠٨. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، اختطف أربعة مدرسين بعد اتهامهم بالتخابر وتم قتلهم لاحقاً على يد القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي في مقاطعة نارينيو. وقد أدى ذلك إلى إلغاء الدروس، مما أضر بما مجموعه ٥٠٠ طفل. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، وجهت تهديدات إلى مدرس وعدة طلاب في مقاطعة كاوكا بتهمة التخابر لصالح الجيش الوطني.

٤٧ - وتم التأكد من عدة حالات احتلال لمدارس على يد القوات المسلحة الوطنية خلال عام ٢٠٠٨. فعلى سبيل المثال، احتل أفراد الجيش الوطني مدرسة في بلدية مونتانا بمقاطعة كاكييتا في حزيران/يونيه. وبعد ذلك بأيام، اندلعت مواجهات بين الجيش الوطني والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي ألحقت أضراراً جسيمة بالمدرسة المذكورة. وفي بلدية تولوا، وادي كاوكا، احتل الجيش الوطني ثلاث مدارس داخل البلدية.

## واو - حرمان الأطفال من المساعدة الإنسانية

٤٨ - تضر القيود المفروضة على المساعدات الإنسانية بسبب إجراءات أطراف النزاع بفرص إيصال المساعدة الإنسانية، مما يتسبب في الإضرار بالأطفال. ولا يتسبب وجود ألغام مضادة للأفراد وذخائر غير منفجرة في إعاقه شديدة لحركة السكان فحسب، بل يعيق أيضاً فرص وصول الجهات المقدمة للمساعدة الإنسانية إلى أولئك السكان. وعلى سبيل المثال، أفادت تقارير في شباط/فبراير ٢٠٠٨ أن حركة ٣٠٠٠ شخص من مختلف البلدات في بلدية سامانيغو بمقاطعة نارينيو، قد قيدها وجود ألغام مضادة للأفراد زرعها جيش التحرير

الوطني. والسكان، وبينهم أطفال، يواجهون نقصا حادا في الأغذية، مما اضطر المدارس إلى إغلاق أبوابها. واضطلعت القوات المسلحة الوطنية بأنشطة إزالة الألغام في العديد من البلدات، لكن مخاوف السكان من أن تستهدفهم المجموعات المسلحة غير المشروعة أدت إلى تشريد ما لا يقل عن ١٥١ شخصا، بينهم ٦٩ طفلا، حسبما أفادت به السلطات المحلية.

٤٩ - ووقعت أيضا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هجمات ضد موظفي الشؤون الإنسانية. فوفقا للجنة الصليب الأحمر الدولية، زادت الهجمات ضد البعثات الطبية من ٢٣ حالة في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٥ حالة في عام ٢٠٠٨. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، استهدفت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي مركبة تابعة للمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة في كامبو هرموسو، بمقاطعة كاكيتا، مما أسفر عن مقتل موظفين مدنيين اثنين وإصابة ثلاثة أشخاص آخرين بجروح.

٥٠ - وتسببت المواجهات بين المجموعات المسلحة غير المشروعة والقوات المسلحة الوطنية أيضا في الحد من فرص وصول المساعدات الإنسانية وإمدادات السلع الأساسية. وعلى سبيل المثال، أُعيقَت في تموز/يوليه ٢٠٠٨ بلدية ألتو باودو في مقاطعة تشوكو، المساعدات الإنسانية الموجهة إلى ٤٠٠٠ من أبناء الشعوب الأصلية بسبب المواجهات المسلحة بين الجيش الوطني والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي. وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٨، أفادت تقارير بوفاة ١٠ أطفال في بلدية باغادو، بمقاطعة تشوكو، بسبب الأزمة الغذائية التي فاقمها نقص الأغذية نتيجة المواجهات المستمرة بين المجموعات المسلحة غير المشروعة والجيش الوطني.

٥١ - ووردت معلومات أيضا بشأن قيود على المنافذ تفرضها القوات المسلحة الوطنية على بعض القرى أو البلديات، بما في ذلك قيود على تنقل الأشخاص والسلع مثل الأغذية والأدوية والوقود، في إطار استراتيجية لمكافحة المجموعات المسلحة غير المشروعة. وعلى سبيل المثال، قامت القوات المسلحة الوطنية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بتقييد مرور السلع الأساسية إلى مختلف القرى في بلدية إيل دوفيو، في مقاطعة وادي كاوكا. وتؤكد مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان من حالات تقييد مماثلة في مقاطعة فويس في أيار/مايو ٢٠٠٨.

## رابعاً - التدابير التي اتخذتها السلطات الوطنية للتصدي للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال

٥٢ - صادقت كولومبيا على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليهما الاختياريين، وعلى الاتفاقيتين ١٣٨ و ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالحد الأدنى لسن العمل وأسوأ أشكال عمل الأطفال، والاتفاقية المتعلقة بحماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على صعيد دولي، وبروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليهما الإضافيين لعام ١٩٧٧؛ واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا). ووقعت كولومبيا أيضاً على القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، وأدرجت المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي في دستورها.

٥٣ - كما صادقت كولومبيا على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واعتمد الحكم الانتقالي الذي لا ينطبق بموجبه اختصاص المحكمة في ما يتعلق بجرائم الحرب، بما في ذلك تجنيد الأطفال، لمدة سبع سنوات بعد دخوله حيز النفاذ بالنسبة لكولومبيا. وينتهي الحكم الانتقالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٥٤ - وعلى الصعيد الوطني، يقر الدستور الكولومبي بمنح الأولوية لحقوق الطفل. ويمثل القانون الجديد المتعلق بالأطفال والمراهقين، الذي دخل حيز التنفيذ في أيار/مايو ٢٠٠٧، خطوة هامة إلى الأمام لأنه يتبنى مبادئ اتفاقية حقوق الطفل، ويحدد المسؤوليات عن حماية الأطفال على الصعيدين الوطني والمحلي.

٥٥ - وأنشأت الحكومة إطار سياسات عامة قوي لإدراج حقوق الطفل في خطط التنمية للبلديات والمقاطعات في مجالات منها الحماية. ولضمان توفير الحماية المتكاملة للأطفال، تم إنشاء النظام الوطني لرعاية الأسرة، الذي يضم كافة المؤسسات الحكومية التي تضطلع بمسؤوليات تتعلق بالأطفال والأسر، بتنسيق من المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة. بالإضافة إلى ذلك، تضطلع النيابة العامة بدور رئيسي في إبراز تأثير النزاعات على حقوق الطفل.

٥٦ - وفي سياق المسؤوليات التي يسندها القانون الجديد الخاص بالأطفال والمراهقين إلى الحكومة المحلية، عقد المحافظون من جميع أنحاء البلد اجتماعاً في عام ٢٠٠٨ في مؤتمر قمتهم السادس بشأن "الحقائق والحقوق من أجل الأطفال في البلديات والمقاطعات" بالتركيز على قضايا حماية الطفل، بما في ذلك تجنيد الأطفال، والألغام المضادة للأفراد والذخائر

غير المنفجرة، وتشريد الأطفال. وفي اجتماع القمة هذا، التزم المحافظون بوضع استراتيجيات وتخصيص الأموال اللازمة لمعالجة هذه الشواغل.

٥٧ - وأنشأ مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان نظام إنذار مبكر يرصد وينذر بالمخاطر الوشيكة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد السكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وعندما يصدر مكتب أمين المظالم تقريراً بالمسائل الخطرة، تقوم لجنة مشتركة بين المؤسسات بقيادة وزارة الداخلية والعدل، مؤلفة من مكتب نائب رئيس الجمهورية، ووزارة الدفاع، ووزارة الداخلية والعدل، والجيش الوطني والشرطة الوطنية، بتقييم ضرورة إصدار إنذار مبكر، وتحديد الإجراءات التي يجب أن تنفذها مختلف المؤسسات لمنع حدوث هذه الانتهاكات. وفي عام ٢٠٠٨، حدد نظام الإنذار المبكر ٧١ حالة خطر في ١٤٥ بلدية في البلد، يتعلق ٦٦ في المائة منها بتجنيد الأطفال. غير أن التقارير المتعلقة بالمسائل الخطرة لا تؤدي جميعها إلى إعلان إنذار مبكر. فاستناداً إلى مكتب أمين المظالم، أمرت اللجنة المشتركة بين المؤسسات باتخاذ إجراءات ملموسة لمنع حدوث انتهاكات في ٥٠ في المائة من حالات الخطر التي تم تحديدها البالغ عددها ٧١ حالة. أما في الحالات التي لا يصدر بشأنها إنذار مبكر، فإن اللجنة تصدر توصيات لاتخاذ تدابير معينة يتعين على السلطات المعنية أن تتخذها.

٥٨ - وكإجراء وقائي، ترمع القوات المسلحة الوطنية أن تضطلع، بدعم من الأمم المتحدة، بأنشطة بناء القدرات في مجال حقوق الطفل، وخاصة في ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال.

٥٩ - وقد بُذلت جهود إيجابية، مثل تشكيل وحدة تحقيق خاصة بالمسائل المتعلقة بالمرأة والطفولة والمراهقة في مكتب النائب العام. ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الحكومة، فقد أجرت وحدة التحقيقات الخاصة هذه منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ تحقيقات في ١٤١ حالة، شملت ٦٣٣ ضحية من الأطفال، منهم ٤٨٥ ولداً و ١٤٩ بنتاً. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، صدرت ثلاثة أحكام قضائية بالإدانة.

٦٠ - وفي إطار قانون العدل والسلام، تم تحديد ١٣٣ ٢ ضحية من الأطفال، بما في ذلك ١١١ جريمة قتل، و ٢٠ حالة اختفاء قسري وحالات عنف جنسي وسبع حالات اختطاف و ٣٢٠ ١ حالة تشرد. ومن بين أفراد قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية السابقين البالغ عددهم ٢٨٤ ٣ الذين يدلون بشهادتهم حالياً بشكل طوعي كما هو منصوص عليه في هذا القانون، اعترف ٢٣ منهم حتى الآن بتجنيد واستخدام ما مجموعه ٦٥٤ طفلاً في صفوفهم، ويتحقق مكتب النائب العام من ٣٦٦ حالة إضافية. لكن لم يُسَلَّم إلا أقل من

٤٠٠ طفل في عملية التسريح الجماعي لقوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية. وبما أن تسليم الأطفال يعد شرطاً أساسياً للاستفادة من هذا القانون، فمن المهم أن تحقق السلطات الوطنية في ما إذا كان القادة السابقون لهذه القوات قد أوفوا بهذا الشرط.

٦١ - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن الإفلات من العقاب بشأن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وكذلك الحصول على معلومات موحدة ومتابعة الأحكام بالإدانة والإجراءات لا يزالان يشكلان تحدياً كبيراً في كولومبيا.

٦٢ - ووضع إطار قانوني ومؤسسي قوي لتقديم المساعدة للسكان المشردين داخلياً، جمع بين العديد من المؤسسات في إطار نظام وطني لحمايتهم ومساعدتهم. وفي حين أُعتمدت مخصصات كبيرة من الميزانية بلغت قرابة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨، لم يرصد إلا ١١,٠ في المائة من هذه الموارد بشكل محدد لبرامج الوقاية. بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضاً فروق كبيرة بين السياسات العامة المعتمدة على الصعيد المركزي وتنفيذها الفعال على الصعيد المحلي.

٦٣ - وقطعت الحكومة شوطاً في تصميم وتنفيذ برامج محددة لضمان الإنفاذ الفعال لحقوق الأطفال المشردين داخلياً في مجالات التعليم والصحة والغذاء، وهي مبادرة اتخذتها وزارة التعليم، ووزارة الحماية الاجتماعية والمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة. إلا أن الحاجة تدعو إلى وضع نهج أكثر شمولاً وتنسيقاً في هذا الصدد.

٦٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أصدرت المحكمة الدستورية الكولومبية حكمها رقم ٢٥١ لتابعة حكمها رقم T-025 بشأن حماية الحقوق الأساسية للأطفال المشردين. واستجابة لذلك، تعكف الحكومة حالياً على تنفيذ ١٥ مشروعاً رائداً لمنع تشرد الأطفال وتقديم المساعدة إلى المشردين منهم فعلاً، الأمر الذي سيُشكل الأساس لصياغة برنامج وطني بشأن توفير حماية تفضيلية للأطفال والمراهقين المشردين قسراً.

## ألف - منع تجنيد الأطفال وإعادة إدماج الأطفال الذين انفصلوا عن الجماعات المسلحة غير المشروعة

٦٥ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وبالنظر إلى ضخامة مشكلة تجنيد الأطفال، أنشأت الحكومة اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع تجنيد واستخدام الأطفال من قبل

الجماعات المسلحة غير المشروعة، برئاسة نائب الرئيس شخصياً<sup>(١)</sup>. وللجنة دور هام في تنسيق أعمال ١٠ مؤسسات حكومية، تتولى كل منها مسؤوليات في مجال منع التجنيد. وفي عام ٢٠٠٨، قدمت اللجنة الدعم التقني إلى السلطات والمجتمعات المحلية في ٥٠ بلدية في ٢٦ مقاطعة. ونتيجة لذلك، اعتمدت ٤٠ بلدية ومقاطعتان خطط عمل محددة لمنع تجنيد الأطفال.

٦٦ - وحسّنت الحكومة تدريجياً من قدراتها في مسألة منع تجنيد الأطفال والتصدي له. ففي عام ١٩٩٩، بدأ المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة برنامجاً لمساعدة الأطفال الذين انفصلوا عن الجماعات المسلحة غير المشروعة، وتوفير رعاية متخصصة من خلال ثلاث طرق للتدخل وهي الطرق المؤسسية والمعرفة الاجتماعية - الأسرية ونظام شبكة الحماية. وأدى البرنامج إلى تخفيض عدد الأطفال الذين تُقدم لهم المساعدة في المؤسسات إلى ما نسبته ٥٢ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، من ٦٢ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ووضع البرنامج أيضاً إجراءات لمنع تجنيد الأطفال. وهذا البرنامج طوعي ويغطي جميع الطلبات المقدمة للحصول على المساعدة. إلا أن بعض الأطفال الذين انفصلوا عن الجماعات المسلحة غير المشروعة لا يعرفون أن من حقهم الاستفادة من هذا البرنامج.

٦٧ - وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كان البرنامج قد ساعد ٣ ٨٧٦ طفلاً انفصلوا عن جماعات مسلحة غير مشروعة، من بينهم ٢ ١٤٦ انفصلوا عن القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، و ١ ٠٤٢ طفلاً عن قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية، و ٥٣٨ طفلاً عن جيش التحرير الوطني، و ١٥٠ طفلاً عن الجماعات الأخرى، وكان ٧٣ في المائة من هؤلاء الأطفال من الأولاد و ٢٧ في المائة من البنات.

٦٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أشارت معلومات واردة من المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة إلى أن ما مجموعه ٣١٤ طفلاً قد انفصلوا عن القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، و ٦٥ طفلاً عن جيش التحرير الوطني، و ١٣ طفلاً عن الجيش الثوري الغيفاري. بالإضافة إلى ذلك، انفصل ٢٣ طفلاً عن جماعات أخرى، بما فيها قوات الدفاع الذاتي الريفية - الجيل الجديد، وجماعة النسور السود، والجيش الثوري الشعبي الكولومبي وإستروخوس. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، سلم الجيش الثوري الغيفاري سبعة

(١) المرسوم ٤٦٩٠ لعام ٢٠٠٧. يرأس اللجنة مكتب نائب الرئيس، وتضم وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووزارة الداخلية والعدل، وزارة الحماية الاجتماعية، ووزارة التعليم، وكبير المستشارين في مجال الاندماج الاجتماعي، وكبير المستشارين في مجال العمل الاجتماعي، والمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، وبرنامج رئاسة الجمهورية "شباب كولومبيا"، الذي يعمل بمثابة الأمانة العامة الفنية.

أطفال في تشوكو إلى المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة. وكان عدد الأطفال الذين انفصلوا عن الجماعات المسلحة غير المشروعة في عام ٢٠٠٨ أكبر مما كان عليه في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٦.

٦٩ - وبعد تسريح قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية، ساهم المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، بدعم من اليونيسيف، في تحديد هوية الأطفال الذين انفصلوا عن قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية ومساعدتهم. إلا أنه كما ورد سابقا، يُعتقد أنه لم يتم إشراك العديد من الأطفال المنفصلين عن قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية في أي عملية رسمية لإعادة الإدماج.

٧٠ - وبموجب قانون العدل والسلام، فإن إطلاق سراح الأطفال وتسليمهم شرط أساسي للاستفادة منه. واستنادا إلى المفوض السامي الكولومبي للسلام، تم تسليم ٣٩١ طفلا أثناء عملية التسريح الجماعي لقوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية. وتم تسريح ما مجموعه ٣٢ ٠٠٠ من البالغين من قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية. وتشير بعض التقديرات المقدمة من الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل إلى أن قرابة ٢٠ في المائة من العدد الإجمالي للمقاتلين في قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية هم دون ١٨ سنة من العمر. لذلك يعتبر عدد الأطفال الذين تم تسليمهم رسميا منخفضا نسبيا. وثمة معلومات موثوق بها تفيد بأنه لم يُسلم عدد كبير من الأطفال من قبل قادهم، لذلك لم يجتازوا عملية التسريح الرسمية. وتم تسريح ٦٤٨ طفلا آخر من قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية بشكل فردي منذ عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٨.

٧١ - كما يساعد المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة الأطفال من الجماعات التي ظهرت بعد تسريح قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية. ولما كانت الحكومة تعتبر أن هذه الجماعات هي عصابات إجرامية، لا يستطيع الأطفال من هذه الجماعات الاستفادة من تدابير الجبر المتكاملة المتاحة للأطفال الذين انفصلوا عن جماعات المفاورين أو قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية. واشترطت وزارة الداخلية والعدل على أنه يحق لهؤلاء الأطفال الحصول على تعويض إداري لجبر أضرار ضحايا العنف.

٧٢ - ووفقا للإطار القانوني المعمول به، يُعتبر الأطفال المرتبطون بجماعات مسلحة غير مشروعة ضحايا. غير أنه يمكن اعتبارهم كذلك مجرمين. ويستطيع المدعون العامون تطبيق مبدأ السلطة التقديرية المنصوص عليه في القانون الجديد الخاص بالأطفال والمراهقين لإنهاء الإجراءات الجنائية بحق هؤلاء الأطفال. إلا أنه لا يوجد أي التزام بتطبيق هذا المبدأ.

## باء - العنف الجنسي

٧٣ - بالرغم من التقدم المحرز، مثل إصدار القانون ١٢٥٧ بشأن العنف ضد المرأة، لا تزال الحاجة تدعو إلى تعزيز التشريعات المتعلقة بالعنف الجنسي ضد الأطفال لمعالجة قضايا منع العنف ضد الضحايا وحمايتهم ومساعدتهم. وتشمل التشريعات الجنائية المتعلقة بالعنف الجنسي الحمل والتعقيم القسريين باعتبارهما من أعمال الإبادة الجماعية، لكن ليس بوصفهما جرائم مستقلة. بالإضافة إلى ذلك، تدعو الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لكفالة التقيد بالمعايير المتفق عليها دولياً بشأن السرية والأدلة وحماية ضحايا العنف الجنسي.

٧٤ - ووضعت الحكومة برامج محددة مثل الخطة الوطنية للقضاء على الاستغلال الجنسي، وبرنامج المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة الذي يحمل شعار "اصنعوا السلام" وأنشئت مؤخراً اللجنة المشتركة بين المؤسسات لمنع العنف الجنسي وتوجيه الاهتمام إلى الأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي. وتدعو الحاجة مع ذلك إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحسين التنسيق بين الكيانات التي تضطلع بمسؤوليات في هذا المجال ولكفالة وجود نهج مناسب يصمم خصيصاً للأطفال ضحايا العنف الجنسي في سياق النزاع.

٧٥ - بالإضافة إلى ذلك، وامتثالاً للحكم ٩٢ الصادر عن المحكمة الدستورية، انتهت الحكومة من وضع برنامج منع العنف الجنسي ضد النساء والفتيات المشرذات وتقديم المساعدة إلى ضحايا العنف الجنساني.

## جيم - الإجراءات المتكاملة المتعلقة بالألغام

٧٦ - أنشأت الحكومة أيضاً إطاراً مؤسسياً من خلال اللجنة الوطنية المشتركة بين القطاعات والبرنامج الرئاسي للإجراءات المتكاملة المتعلقة بالألغام. ويوزع البرنامج المسؤوليات والتمويل على مختلف الكيانات التابعة للدولة من أجل تنفيذ برامج إزالة الألغام.

٧٧ - والقوات المسلحة الوطنية هي الجهة الوحيدة المخولة بتنفيذ أنشطة إزالة الألغام. وحتى تاريخه، انصب التركيز على قيام القوات المسلحة الوطنية بإزالة الألغام من ٣٤ منطقة مزروعة بالألغام قبل التصديق على اتفاقية أوتاوا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كانت الألغام قد أزيلت من ١٩ حقلاً للألغام. وبالإضافة إلى ذلك، يحدد البرنامج الرئاسي أولويات إزالة الألغام في حالات الطوارئ الإنسانية من المناطق اللازمة للاستخدام المجتمعي. إلا أنه وفقاً للبرنامج الرئاسي للإجراءات المتكاملة المتعلقة بالألغام، لم تُزل الألغام إلا من خمس مناطق على الأكثر للاستخدام المجتمعي منذ عام ٢٠٠٧، ثلاث منها في الفترة المشمولة بالتقرير.

٧٨ - ولا يبلغ حتى الآن عن مجموع الخسائر في صفوف المدنيين. وتقدر لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تلك الخسائر يمكن أن تفوق في بعض المناطق ما هو مُسجَل بنسبة ٣٠ في المائة. وأقر التقرير الحكومي لعام ٢٠٠٨ عن التقدم المحرز في الامتثال لاتفاقية أوتوا بأن الناجين من حوادث تفجر الألغام والذخائر غير المنفجرة، بمن فيهم الأطفال، لا يمكنهم الحصول على المساعدة المتخصصة إلا بشكل محدود، كما أنهم لا يعرفون حقوقهم. وبينما توجد قدرات مؤسسية جيدة في مجال إدارة خدمات الرعاية الصحية والخدمات الأخرى في المراكز الحضرية الرئيسية، هناك أوجه نقص خطيرة ولا سيما في المناطق الريفية حيث تقع معظم الحوادث. وتساهم بعض المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية المتخصصة في سد تلك الثغرات في توفير الخدمات.

٧٩ - ولا تزال أنشطة التوعية بمخاطر الألغام تُجرى إلى حد كبير بواسطة مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية بصفة مرتجلة. وتجري محاولات لتنسيق الجهود وتوحيد النهج. وتشدد السلطات على تدريب القائمين بالتوعية المجتمعية من خلال دورات تدريبية خاصة يدعمها البرنامج الرئاسي وتنفذها دائرة التوعية الوطنية. ولا تزال هناك مناطق شاسعة من البلد لم تلق المعلومات الأساسية عن الحماية من خطر الألغام الأرضية.

## دال - تدابير الجبر المتكاملة للأطفال

٨٠ - في السنوات الأخيرة، اتخذت الدولة الكولومبية خطوات إيجابية باتجاه جبر أضرار الضحايا. ويشكل تنفيذ تدابير الجبر تحديا خاصا لأنه يجري في سياق حالة من العنف المتواصل. ووضع قانون العدل والسلام أحكاما ذات صلة وأنشأ اللجنة الوطنية للجبر والمصالحة بولاية مدتها ثماني سنوات. وبينما يوجد في اللجنة إدارة مخصصة للشؤون الجنسانية والسكانية، فإنه من الضروري تعزيز التركيز على الأطفال تحديدا في جميع وحدات اللجنة.

٨١ - ونظرا لأن حالات الجبر من خلال القضاء لم تكن على القدر المتوقع من الكفاءة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أصدرت الحكومة المرسوم ١٢٩٠ الذي ينص على جبر أضرار الضحايا من خلال عملية إدارية. ويركز المرسوم أساسا على التعويض باعتباره تدبيرا من تدابير الجبر لكنه لا يغطي الانتهاكات التي وقعت قبل اعتماده ولا ضحايا وكلاء الدولة. ومن ثم يلزم وجود آليات أخرى من أجل كفالة إتاحة الاستحقاقات لجميع الضحايا، بمن فيهم الأطفال، من دون تمييز. ونشأت شواغل مماثلة في ما يتعلق بمشروع قانون يعرف باسم "القانون المعني بالضحايا" الذي ينظر فيه البرلمان الكولومبي حاليا. ويضم مشروع القانون فصلا يركز على تدابير تفضيلية للأطفال من ضحايا التشريد القسري والألغام المضادة للأفراد والتجنيد، أو من تبيّن منهم. ولكن ثمة ضرورة حتمية لتوفير إمكانية الحصول على الجبر

لجميع الأطفال من ضحايا أي انتهاك. ويتعين أيضا أن يحظى الأطفال بفرص ملائمة للمشاركة في تصميم البرامج. وينبغي تنفيذ حملات توعية واسعة النطاق من أجل تشجيع جميع الأطفال الضحايا على السعي إلى الاستفادة من برامج الجبر، وذلك من بين تدابير أخرى.

## خامسا - التوصيات

٨٢ - إن كل الأطراف مطالبة بالتقيد بالقانون الدولي الساري وبالامتناع، على سبيل الأولوية، لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال والتراعات المسلحة، ووقف ما ينسب إليها من انتهاكات جسيمة بحق الأطفال. وحكومة كولومبيا مطالبة أيضا بالامتناع لتوصيات لجنة حقوق الطفل ومفوضية حقوق الإنسان، وكذلك للتوصيات الصادرة عن الدول في إطار الاستعراض الدوري الشامل، والتوصيات الصادرة عن الإجراءات الخاصة التي وضعها مجلس حقوق الإنسان، في ما يتصل منها بالأطفال المتضررين من التراعات المسلحة.

٨٣ - ويشكل التجنيد والاستخدام المتواصل للأطفال بواسطة الجماعات المسلحة غير المشروعة مصدرا للقلق البالغ، وتلك الأطراف مطالبة بالامتناع، دون مزيد من التأخير، للقانون الدولي وأحكام قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال والتراعات المسلحة وإعداد وتنفيذ خطط عمل تهدف إلى كفالة عدم تجنيد الأطفال وتحديد هوية جميع الأطفال المرتبطين بأية صفة بقوات أو جماعات مسلحة وإطلاق سراحهم فورا. ويتعين على جميع الأطراف أيضا أن تتعهد بالتزامات محددة وتنفيذها، وتعد خطط العمل على النحو المناسب، من أجل التصدي للانتهاكات الجسيمة الأخرى المنسوبة إليها.

٨٤ - وأثني على ما تبذله الحكومة من جهود رامية إلى التصدي لتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة غير المشروعة، وتُحث السلطات على مواصلة الجهود من أجل وضع سياسة وطنية شاملة لمنع تجنيد الأطفال، وعلى أن تقوم أيضا بتعزيز برامج إعادة الإدماج المجتمعي وبرامج جمع شمل العائلات.

٨٥ - وتُحث الحكومة على كفالة أن تمتثل القوات المسلحة الوطنية امتثالا تاما للحظر المفروض على استخدام الأطفال في أغراض الاستخبارات العسكرية وعلى استجواب الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة غير المشروعة. فهؤلاء الأطفال يتعين تسليمهم للسلطات المدنية بأسرع وقت ممكن بعد انفصالهم عن تلك الجماعات، وفي الحدود الزمنية التي ينص عليها القانون.

٨٦ - وتُحَثُّ الجماعات المسلحة غير المشروعة على وقف استعمال الألغام المضادة للأفراد التي تتسبب في قتل وتشويه أعداد كبيرة من الأطفال.

٨٧ - ويساورني قلق بالغ من تواصل أعمال الاغتصاب والأشكال الأخرى من العنف الجنسي ولا سيما بحق الفتيات، التي ترتكبها أساسا الجماعات المسلحة غير المشروعة، وأدعوها إلى الالتزام بمنع أعمال العنف هذه وإعداد وتنفيذ خطط عمل لهذا الغرض. وتُحَثُّ الحكومة على التشديد على التحقيق مع الجناة ومحاکمتهم وعلى تعزيز استراتيجيات المنع والمواجهة.

٨٨ - ويساورني القلق من عمليات الهجوم على المدارس واحتلالها من جانب أطراف النزاع، وأطالب تلك الأطراف بوقف هذه الأعمال وبتيسير إمكانية الوصول الآمن دون عوائق لأغراض حماية الأطفال وللعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

٨٩ - وتُحَثُّ الحكومة، في سياق التشريعات الوطنية، بما فيها قانون العدالة والسلام، على زيادة تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال. ويتعين أن يشمل ذلك التحقيق والمقاضاة، بدقة ومنهجية وفي الوقت المناسب، بشأن كل تلك الجرائم، وتبادل المعلومات في ما يخص متابعة القضايا. وأشجع أيضا على توفير الحماية الفعالة للأطفال من الشهود والضحايا، وكفالة الجبر على النحو المناسب.

٩٠ - إن حالات إعدام الأطفال التي تتم خارج نطاق القانون تشكل مصدرا للقلق البالغ، والحكومة مطالبة بأن تنفذ، على سبيل الأولوية، تدابير كفيلة بالقضاء على تلك الممارسة.

٩١ - وتُحَثُّ الحكومة على كفالة توافق برامج إزالة الألغام للأغراض الإنسانية مع المعايير الدولية، وإيلاء الاهتمام الكافي بالضحايا من الأطفال، ووضع برامج للتوعية بخطر الألغام.

٩٢ - ويساورني القلق من الصلات القائمة بين تجنيد الأطفال، والعنف الجنسي، ووجود الألغام الأرضية، ومشكلة التشرد الداخلي في كولومبيا التي تتضرر منها أعداد كبيرة من الأطفال. وتُحَثُّ الحكومة على كفالة اتباع نهج أكثر شمولاً في توفير المساعدة، وتنفيذ برامج لمنع تشرد الأطفال مع التركيز بشكل خاص على أسبابه.

٩٣ - وتُحَثُّ الحكومة أيضا على النظر في الحد من مشاركة الأطفال في الأنشطة المدنية - العسكرية التي قد تعرضهم لخطر الانتقام من الجماعات المسلحة غير المشروعة.

٩٤ - وإدراكا بأن السلام هو أفضل ما يحقق حماية الأطفال، فإن كل الأطراف مطالبة بالعمل الدؤوب من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. وتُحث الحكومة على إدراج بنود محددة لحماية الأطفال في الاتفاقات الناتجة عن أي مفاوضات مقبلة مع الجماعات المسلحة غير المشروعة، بما في ذلك إطلاق سراح جميع الأطفال دون شروط.

٩٥ - وأوساط المانحين مدعوة إلى توفير دعم إضافي للبرامج والمبادرات الوطنية الرامية إلى النهوض بحماية الأطفال، وأيضا إلى دعم المبادرات التي تضطلع بها الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لأغراض من بينها زيادة فعالية برامج الرصد والدعوة وغيرها من برامج حماية الأطفال.